أَلْحَاكِمُ الْمُطْلَقُ

فِي الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ

عباس محمود العقاد

﴿ مطبعة البلاغ الاسبوعى ﴾

marefa.org

موسوعة المعرفة

المعرفة مشروع علمي ثقافي يهدف لجمع المحتوى العربي والإضافة إليه، لإنشاء موسوعة دقيقة، متكاملة، متنوعة، مفتوحة، محايدة ومجانية، يستطيع الجميع المساهمة في تحريرها، بالكتابة أو بالاقتباس من مصادر مرخصة بالنقل. بدأت المعرفة في 16 فبراير 2007 ويوجد بها الآن 35,587 مقال و 2,409,583 صفحة مخطوط فيها.

خلافاً للغات العالم الكبرى الأخرى، تفتقر الثقافة العربية إلى المحتوى الإلكتروني، ويفاقم من ذلك الوضع قصر عمر المواقع الإلكترونية العربية، مما يجعل محتواها الإلكتروني مملوكاً لكيان اعتباري قد زال من الوجود، ولا يستطيع حتى كاتب المحتوى نشره في مكان آخر.

لذا فندعو المهتمين إلى المساهمة في جمع تراثنا في موسوعة المعرفة الحرة والحصول على تصاريح النقل من مختلف المصادر وتوعية أصحاب تلك المصادر ببدائل علامة حفظ الملكية التي تتيح نشر المعرفة. **ادع أصدقاءك للكتابة في أي موضوع معرفي يهمهم.**

مشروع معرفة المخطوطات

تشهد الثقافة العربية تراجعاً على كافة الأصعدة. ونتيجة لذلك تخلى العديد من الشعوب عن استخدام الأبجدية العربية، مما أدى إلى سقوط مراكز إشعاع الثقافة العربية في تلك الشعوب في غياهب النسيان. فنرى حواضر حيدر أباد وتنبكتو وزنجبار وسمرقند ملأى بمئات الآلاف من المخطوطات العربية في حالة يرثى لها من الإهمال. ولقد شكلت التقنية الحديثة من الماسحات الضوئية والإنترنت بارقة أمل. إذ أصبح بإمكان المتطوعين، حيثما كانوا، المشاركة في تحويل تلك المخطوطات الممسوحة إلى نصوص رقمية يعم نفعها الجميع.

وتفخر موسوعة "المعرفة" بحصولها على 25,000 مخطوط تحتوي على 2,409,583 صفحة من المخطوطات من حكومة الهند، وهي تمثل 5% من المخطوطات باللغة العربية التي يعملون على مسحها ضوئياً. قائمة بروكلمان لأهم مصادر الكتب والمخطوطات العربية تضم 16 مكتبة بالهند بين أهم 168 موقع بالعالم. أمدتنا الهند كذلك بملايين الصفحات بالفارسية والتركية (بحروف عربية). وبعد أن كانت الهند أكبر مشتر وقارئ للأدب العربي أصبحت اليوم لا تجد بين أبنائها من هو قادر حتى على قراءة عناوين تلك المخطوطات. الفرصة سانحة لإثراء تراثنا ودعم أواصر التعاون الإنساني مع حضارة الهند الصديقة. المشروع ذاته يجري تكراره مع تجمعات Corpora المخطوطات العربية الكبرى في الصين وتنبكتو (مالي).

هذه قائمة جزئية للمخطوطات التي لدينا. إذا كنت تريد أن نعجل بنشر أي منها فأخبرنا بالضغط هنا.

خطوات المشروع:

1. الحصول على صور المسح الضوئي للمخطوطات.
2. نشر المخطوط إلكترونياً مقروناً بمقالات من موسوعة المعرفة متعلقة بالمخطوط والكاتب. ويمكن للجميع تحميل المخطوط. قائمة المخطوطات الجاهزة للتحميل.
3. تدوين المخطوطات, أي تحويل الصورة إلى نص حرفي يمكن التعامل التحريري معه، وذلك للمخطوطات التي لا يوجد لها نصوص. وهذا عن طريق مشروع معرفة المخطوطات الذي يضم برنامج تدوين المخطوطات عن بعد Distributed Proofreading. وتلك الخطوة تتطلب جهداً فائقاً ندعو القراء للمشاركة فيه (بالتسجيل هنا).
4. تقديم نص المخطوط إلى مشروع گوتنبرگ Gutenberg Project لنشر كتب التراث العالمي. وقد انضمت موسوعة المعرفة **لمشروع گوتنبرگ** وهي بذلك المشارك العربي الوحيد في هذا المشروع العالمي.

مع تحيات مدير المشروع

د. نايل الشافعي

داخل نمبر	۳۲۷۶۶
نمبر	۲۵۷
نمبر	۱۷

الحكم المطلق

في القرن العشرين

عباس محمود العقاد

مطبعة البلاغ الاسبوعي

الاهداء

الى مصطفى النحاس باشا

خليفة سعد وعنوان ثقة الامة المصرية

هل فشلت الديمقراطية ؟

كان الاستبداد المطلق مقدساً فى زعم رجال الدين الذين كانوا يستعينون به على حفظ مكانتهم وقضاء مآربهم وكان هو يستعين بهم على تقرير نفوذه وشمول سلطانه على الضمائر والاجسام ، وكان لحق الحكم مصدر الهى يتلقاه الحاكم المستبد من السماء فلا يُسأل عنه ولا يكون للشعب الا أن يطيعه كما يطيع خالقه ويؤمن بحكمته التى تخفى عليه كما يؤمن بأسرار حكمة القدر . فالحكومة رسالة سماوية معصومة على هذه الأرض الخاطئة ، والشك فى الحكومة كالشك فى العقيدة كلاهما كفر يعاقب عليه بالحرمان السرمدى من رحمة الله

كان هذا هو مصدر الحكومة المستبدة الى ماقبل القرن السابع عشر ، وكان الايمان به عاماً شائعاً لايشك فيه الأفراد معدودون من أحرار الفكر يخفون آراءهم كما يخفى المجرم جريمته والآثم وصمة عاره ، فلما انتقل سلطان الحكم من الملوك المستبدين الى مشيئة الشعوب انتقلت القداسة معه الى المصدر الجديد وأصبح حق الحكم مقدساً — مرة أخرى —

من طريق الشعب لا من طريق الصوامع والكهان ، وتغير النظام القديم ولم يتغير قالبه الذى صنعته العادات المتأصلة والمصالح المتشعبة والعقائد الموروثة ، وربما بدأت هذه القداسة الشعبية على سبيل المجاز فى التعبير يلجأ اليه دعاة النظام الحديث للمقابلة بين أساس الحكومة الغابرة وأساس الحكومة الحاضرة ، ثم أضيفت الى هذا المجاز حماسة الفكرة الناشئة وروح الأمل فى المستقبل والنقمة على الماضى فاصبحت القداسة الحديثة عقيدة فى الضمير يشوبها من الابهام كل مايشوب العقائد التى تستعصى على متناول العقول

أصبحت الديمقراطية عقيدة مقدسة فى العرف الشائع فجاءها الخطر من هذه الناحية في عصر الشك والسخرية من جميع « المقدسات » . . . وسمع الشاكون والساخرون بهذه « المقدسة » الجديدة فعلموا ان هناك شيئاً طريفاً يظهروا فيه براعة التفنيد وقدرة التصغير والتقييد ! فاسرعوا اليه فى جد ووقار وأعتنوا أنفسهم كثيراً ليقولوا ان الديمقراطية شىء لم يهبط على الارض من السماء وان القداسة هنا مجاز لا حقيقة له فى العلم والاستقراء ... فكان الجاحدون لقداسة الديمقراطية والمؤمنون بتلك القداسة المنزهة عن الشوائب بمنزلة واحدة

من الفهم والسداد ، لأن قداسة الديمقراطية لم تكن مسألة علمية يبحثها الناقدون المحصون على هذا الاعتبار من جانب القبول أو من جانب الانكار ، فالذين يضعونها هذا الوضع ينظرون اليها من أضيق حدودها التى يعرفها المجازيون والجهلاء ولا ينظرون اليها من أوسع الحدود التى يحيط بها من يعرف حقيقتها ويقيسها بمقياسها الصحيح . واذا كان المتكلم الذى يقول ان الماء العذب شهد حلو المذاق مخطئاً فى صيغة التعبير العلمي فأشد منه امعانا فى الخطأ والغفلة عن الحقيقة من يحمل الماء العذب الى المعمل الكيمى ليثبت ان الماء ماء وليس بشهد حلو المذاق كما يقولون فى لغة المجاز

***

فى أواخر القرن التاسع عشر ظهرت « السيكولوجية » أو علم النفس وتفرعت فروعه وكثر الاشتغال بتطبيقه على الأفراد والشعوب . ولعل أغرب ما استغربه الناس من قضايا هذا العلم وصفه لأطوار الجماعات والأساليب التى يجرى عليها فى تكوين عقائدها وتوجيه أهوائها وتسيير حركاتها واثارة خواطرها . فقد جاء هذا الوصف بعد شيوع الديمقراطية في العالم الحديث باكثر من جيلين فلاح لمعظم الناس كأنه

غريب وكأنه مخالف للمقرر فى الأذهان أو لما يجب ان يتقرر فى الأذهان ! ولو أنه جاء قبل ذلك بمائتى سنة أو لو أنه تقدم في عصر الاصلاح مثلا لما وقع من الافكار موقع الغرابة في شيء ولا أحاط به ذلك السحر الذى يحيط بكل هجمة مخالفة للمألوف ، ثم لجاءت الديمقراطية حتما في سياقها الطبيعى دون أن يخيل الى أحد أن حقائق علم النفس تعارض الحكم الديمقراطى أو تعارض حكم الشعوب. لان الديمقراطية كانت نتيجة لازمة لفساد حكم الاستبداد ولم تكن نتيجة لجهل الناس بالسيكولوجية وخطئهم في تفسير حركات الجماعات . فلو علم الناس فى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أن حركات الشعوب غير مقدسة ولا منزهة عن عيوب الطبيعة البشرية لما كان ذلك مانعا لوقوع تلك الحركات فى أوانها ولا واقيا للا نظمة العتيقة من التداعي والسقوط . ولكن « السيكولوجية » ظهرت بعد الديمقراطية فنشأت غرابتها من ثَمَّ وكان استغراب الناس اياها وهما متولداً من الوهم القديم الذي تطرق اليهم من تقديس الشعب بعد تقديس العواهل المستبدين . فلولا الخرافة الدائرة خرافة المستبدين الالهيين لما وجدت خرافة الشعوب الالهية ولا اتُّخذت

أطوار الجماعات التى استعرضتها مباحث العلماء النفسيين دليلا على بطلان الديمقراطية ، ولا قيل ان نظامها قائم على أساس واهن لأنه قائم على مشيئة الشعوب وهي مشيئة لا توصف بالعصمة . ! وقديما عرف الناس من أطوار الافراد أنهم يطمعون ويستأثرون وأنهم ينقادون للهوى ويخضعون للشهوات وأنهم عرضة للخطأ الكثير والضلال البعيد وأنهم غير معصومين بحال فلم يكن هذا العلم باطوار الافراد هو الذى قضى على حكومة الفرد ولم تنقوض النظم الأولى الا حين تعذر التوفيق بينها وبين أحوال الرعايا ومطالب الأمم .

***

لم تنقض على الديمقراطية سنوات حتى خيبت آمال الحالمين فيها وخيبت آمال أولئك المظلومين الذين صوروا زمانها المترقب في صورة الفردوس الارضى أو العصر الذهبي الذي تغنى به الشعراء وتحدثت به الاساطير . فلا ظلم ولا اجحاف ولا تميز بين القوي والضعيف أو القريب والبعيد : كأنما صوت الشعب المنطلق من غيابات الاسر نغمة ساحرة كنغمات « أورفيوس » يتجاور فى سماعها الليث والحمل

والضاريات والنقاد ، ومتي كان كل هذا منتظراً من الديمقراطية فلا جرم يخيب فيها الظن ويحكم عليها الحاكمون بالفشل بعد أول صدمة مع وقائع الحياة وعثرات التجربة الأولى وهي لا تخلو من النقائص ولا تسلم من الاضطراب. فلم يكن أقسى على الديمقراطية ولا أظلم لها من غلاة المؤمنين بها الذين كانوا يكلفونها ما ليس يكلفه نظام فى هذه الدنيا أية كانت قواعده من الصحة ونيات القائمين به من الصلاح

هذه كلها أسباب يصح أن تسمى بالأسباب المصطنعة للشك فى حقيقة النظام الديمقراطى والأخذ فيه بالعرض دون الجوهر المقصود . على أنها ليست بجميع الاسباب المصطنعة التى يمكن أن تعدد فى هذا المقام . فهناك أسباب مثلها دعت الى الشك فى حكومة الشعب قلما تتجاوز العرضيات الى دخائل الأمور . فمنها أن عيوب الحكومة الشعبية مكشوفة ذائعة لاستفاضة علاقاتها واشتراك المئات والألوف فى دعواتها وأعمالها . فليس لها حجاب من الفخامة والروعة كذلك الحجاب الذى كانوا يسترون به عيوب الحكومات المستبدة ويتعاون فيه الكهان والمداح والبلاطيون على التمويه والتزويق، وخليق بهذا التكشف أن يفض من فضائلها بعض الشيء

ويرسل عليها ألسنة الثرثرة والفضوليين ومن لا ينظرون الى عواقب الكلام

ومن الاسباب المصطنعة ان نقد الديمقراطية يرضي غرور تلك الفئة التي تحب أن تتعالى عن « الشعبيات » لما في ذلك من الامتياز والادعاء ، ومنها انه المستبدين الطامعين في رجعة الحكم القديم يسعون سعيهم سراً وجهراً لتشويه كل نظام غير نظامهم وتأليب الناقمين على الحكم الحديث ولا بد في كل حكم من راضين وناقمين ، ومنها أننا في زمن تتوالى فيه المخترعات ويسألون فيه أبداً عن أحدث الآراء وأغرب الاخبار . فاذا مضت خمسون سنة على الناس وهم يمدحون الديمقراطية فالذي يفاجئهم بعد ذلك بنقدها لا يعدم لهم سامعين بين طلاب الزيّ الطريف في كل مجال

فانت ترى ان نقد الديمقراطية يصادف من العناية أضعاف ما تستوجبه الاسباب الحقيقية التي لا دخل فيها للوهم والغرض والفضول . وأما الاسباب المصطنعة فما هي وما مبلغ ما تجيزه؟ هي أشياء لا تجيز لاحد أن يحكم بفشل الديمقراطية ولا بأنها في طريق الفشل القريب .

لم تفشل الديمقراطية

لم تفشل الديمقراطيـة ولا ظهر الى الآن من آثارها وعلاماتها الا مايدل على نجاحها وثباتها وانها ستكون أساساً للحكم في المستقبل تُبنى عليه قواعد الحكومات ويُرجع اليه فى اصلاح كل مايحتاج منها الى الاصـلاح . أما تلك الاسباب المصطنعـة التى ألممنا بهـا فأكثر من يتعلق بها ويعمل لترويجها هم أنصـار الحكم المطلق والرجعة الى الاستبداد القديم وهم أقل الناس حقاً فى تجريح الديمقراطية بعد مائبين من فشل حكمهم فى بلاد كثيرة وأحوال مختلفة . فاذا بطل ايمان الناس بقداسة الديمقراطية — مجازاً أو حقاً — فمن المقرر المقطوع به أنهم لايرجعون الى الايمان بقداسة المستبدين وما يزيفونه من الدعاوي والجهالات ، واذا قيـل ان الجماهير تنخدع للزعماء وتؤخذ بالمظاهر وتستمال الى العقائد التى تبث فيها بالايحاء والتكرار فهذه الاطوار لم تكن ملغاة فى العصور الماضية ولا كان شأنها ضعيفا في تصريف الامم وقيادة الحكومات . وماذا كان يصنع المستبدون طوال العصور

الماضية الا أن يستعينوا على خداع الجماهير تارة بالخرافات والاوهام وتارة بالمظاهر والوجاهات والالقاب والاسماء وتارة أخرى بالعطايا والمواعيد الى سائر ماهو معروف من أساليبهم فى تمويه الاعمال واخفاء الحقائق والتحيل على الغرائز والشهوات . ولو أحصيت الحروب التى أريقت فيها دماء الالوف من المحاربين والمسالمين لخداع الشعوب وتضليلها ، أو لو أحصيت الارواح البريئة التى أزهقها أعداء الحرية والمعرفة، أو لو أحصيت الثورات والقلاقل التى شجرت بين الحكام والرعايا من أجل المظاهر والاسماء والمنازعات الصبيانية والدعاوى الفارغة ، أو لو أحصيت الدسائس والجرائم التى انغمس فيها طلاب الحظوة وأعوان الطغيان لكان فى بعض ذلك شاهد على حقيقة من تنفعهم غفلة الجماهير ومن يضرهم انتباهها وأن تلك الغفلة لم تدم كما دامت في عهود المستبدين ولم تفد أحدا كما أفادتهم ولم يحذروا شيئا قط كما حذروا يقظتها ولا رغبوا في شيء قط كما رغبوا فى بقائها واستطالتها. وانما الفرق بين الاستبداد والديمقراطية أن المجال يتسع فى هذه لاقوال شتى تنكشف الحقيقة من بينها ولكنه لا يتسع فى عهد الاستبداد لكل قائل ولا يصعب فيه التواطؤ على الغش والكتمان

وان مجرد القول بان الشعوب لا تصلح للديمقراطية دليل على انها درجة عالية يجب أن تتوجه اليها آمال المصلحين وطلاب الكمال، في حين ان القول بجهل الشعوب واضطرارهم من اجل ذلك الى الحكم المطلق دليل على مصلحة الحكام المطلقين في بقاء ذلك الجهل وتخليد هذه الحالة التي بها يخلدون

ومما يضعف جانب الحكام المطلقين في دعوتهم هذه أنهم يعيبون على الجماهير أطوارها ليتخلصوا من ذلك الى تزكية الحكم الدكتاتوري أو الحكم المطلق مع أن التجارب الكثيرة — والتجارب الحديثة منها على الخصوص — قد أظهرت ان الدكتاتوريين الصالحين هم رجال الشعوب وثمرة تلك الاطوار وأن الجماهير لا تنقصها البديهة التي تفطن بها الى مقدرة القادة وتوليهم اعجابها وتخصهم بثقتها واقبالها وتسلمهم زمامها حتى حين يجترئون على عاداتها التي تغار عليها وتغضب للمساس بها اذا مسها من ليست له تلك القدرة وذلك الاعجاب. فاذا احتاجت الجماهير الى المصلح النافذ في اصلاحه فليس أقدر على هذا المطلب من زعيم شعبي تبرزه البديهة الشعبية ولا أسرع منه في حث غريزة الامم ومغالبة ما فيها من العيوب، وكأن هذا المصلح هو الزوج المحبوب الذي

يطاع لان طاعته سرور ويقاس مقدار حبه بمقدار المشقة التى تبذل فى اطاعة أمره . وقد يكون الزوج زوجا بالصيغة الرسمية ولكنه لاينال هذه المكانة ولا يأمن الرياء والخيانة اذا تكفلت له الصيغة الرسمية بالطاعة الظاهرة .

وعبث ولا ريب أن تعاب أطوار الجماهير وأن يقتصر الامر فيها على النقد والزراية وهى هي الاطوار التى لازمتها فى كل ماتمخضت عنه الانسانية من الثقافات وفى كل من تمخضت عنهم من الدعاة والمصلحين ، فأصلح الطبائع لاحياء الشعوب هى الطبائع التى بينها وبين الشعوب مجاوبة فى الشعور ومساجلة فى عناصر الحياة . واذا كانت الشعوب تخطىء فى عرف العلماء فليس عرف العلماء هنا هو المقياس الذى يُرجع اليه فى تقدير الدوافع والنتائج لان الطبيعة لاتستشير العلماء فيما تعمل وفيما تريد . بل ليس العلماء انفسهم بنجوة من الخطأ على حسب مقياسهم لان أخطاءهم قديما وحديثا في تصور الحكومات النافعة أكثر وأكبر من أخطاء الشعوب كلها مجتمعات .

للديمقراطية عيوبها ولكنها عيوب الطبيعة الانسانية التى لا فكاك منها . وقد يكون لهذه العيوب في مجموع الحضارات الانسانية فضل كفضل المحاسن المصطلح عليها ان

لم يزد عليه ، ولا تقارن الديمقراطية بحكومة المثل الاعلى المنشودة فى الخيال والموصوفة فى الاحلام . اذ هذه الحكومة لا موضع لها فى عالمنا ولن يكون لها موضع . ولكنها تقارن بالانظمة الاخرى في جملتها ويُنظر في عيوبها بصدق واخلاص وتقدير لجميع الظروف فلعل هذه العيوب بعض لوازم الحسنات التى لايستغنى عنها أو لعلها طارئة يزيلها المزيد من الديمقراطية، اذ كان من الحقق أن محاربة الديمقراطية لم تزلها فيما مضى ولا يرجى أن تزيلها فيما بعد . وكذلك لا يصح أن نقيس الديمقراطية بمقياس الاغراض التي أعلنها دعاتها والآمال التى عقدوها عليها لان هؤلاء الدعاة لم يخترعوها ولا يتأتي لهم أن يحصروها ويسيطروا عليها — وانما تقاس مزاياها بالضرورات التى أدت اليها اولا ثم بالفوائد التي نجمت عنها فعلا ولا تزال تنجم : فهى بلا ريب قد أوجدت للعصبيات الحزبية مخرجا غير الفتن الدموية وأقنعت الشعوب بأن عليها تبعة فى الحكم وأنها قادرة على تبديل الحكام فضعفت فيها نزعة الثورة بقدر ثقتها من الاشتراك فى الحكومة والقدرة على تبديلها ، وهى فى مدي خمسين سنة قد صاحبت فى عالم الصناعة والعلم تقدما لم تبلغه الانسانية فى خمسين الف سنة ،

وكلما ازداد هذا التقدم صعب على الناس أن يؤمنوا بتلك الخرافة التى كانت تهيء لفرد واحد أن يملكهم له ولابنائه من بعده ملك السيد للعبيد .

***

يقول بعض الباحثين — (ومنهم الاستاذ سارولیا الذى ألقى محاضراته فى هذا الموضوع على طلبة الجامعة المصرية) — ان الحكم النيابي تراث انجليزى غير قابل للتعميم في الامم الاخرى . ويضرب « سارولیا » المثل بلامة الفرنسية التى لاتستقر فيها الوزارات طويلا لاختلاف الاحزاب وصعوبة التوفيق بينها الى زمن طويل . ويعتبر ذلك الاختلاف من أعراض الحكم النيابي ومن الدلائل على أنه لا يصلح لكل امة ! ولو كان الحكم النيابي هو الذى خلق العصبيات الحزبية في فرنسا لكان قول الاستاذ وقول أمثاله صحيحا فى هذا المعنى وكانت فيه حجة من بعض الوجوه على الحكومة النيابية ، ولكن الواقع ان العصبيات الحزبية لم تمزق فرنسا كل ممزق في عهود حكامها المطلقين ولم يخل جيل واحد في تاريخها من فتنة على وراثة العرش أو فتنة على المذاهب الدينية أو فتنة على القحط والافلاس أو نزاع بين التاج

والنبلاء أو حروب تثار لاخفاء هذه المنازعات ، حتى توطدت فيها الديمقراطية فانحصرت «العصبيات» في مناوشات الاحزاب وسكنت الثورات وبطلت المجاعات ولم يمنعها اختلاف الاحزاب أن تتماسك بعد الحرب العظمى وأن تستفيد من سمعة الديمقراطية أنصارا لا ينكر افادتهم لها منكر ، وأن توسع مستعمراتها وقد كانت تفقدها فى عهد الملوك الشموس ، وأن تكون هى وزميلاتها المنتصرات عنوانا لانتصار الحرية الشعبية وآية على أن حكومات الشعوب تحتمل من الصدمات مالم تحتمله حكومات القياصرة والطغاة . فانكسرت الروسيا والنمسا وألمانيا وكان نصيبهن من التماسك بعد الحرب على قدر نصيبهن من الحرية والمشاركة فى الشئون العامة بين الشعب والحكومة ، وخرجت الامم من تلك المحنة بعبرتها التى لا تضيع

وقد فعل تراث الحكم النيابي فعله في انجلترا كما فعل فعله فى الامة الفرنسية فوقاها الثورات والخصومات الدامية وكانت وشيكة أن ترتطم فيها مرتين فى القرن التاسع عشر عند الخلاف على تقسيم الدوائر الانتخابية وتعديل شروط الانتخاب ، وهو فى جوهره أشد من الخلاف الذى أفضى الي الثورة الجائحة في عهد الاستبداد

ومن النظريات التي أذاعها بعض المؤرخين — وفى طليعتهم فلندرس بترى العالم المشهور فى الآثريات المصرية — أن الحكومة الشعبية كانت هى الدور الأخير من ادوار الدول فى التاريخ القديم ولا سيما تواريخ الدول المصرية : يبدأ الدور بفاتح عظيم ثم يضعف الفاتح العظيم فينازعه الحكم أفراد القادة الغالبون ثم يضعف القادة ويستسلم أبناؤهم للترف والصغائر فتثور عليهم العامة وتتولى الامر الحكومة الشعبية ، ثم يسطو عليهم مغير جديد فيبدأ الدور الاول كرة أخرى وهكذا دواليك عصراً بعد عصر فى سجلات الفراعنة ومن جاورهم من المشارقة والمغاربة ، فاذا صح هذا فهو مختلف مما نحن فيه اليوم لان الحكومة الشعبية كانت في التاريخ القديم فترة منفردة تقع فى احدى الدول ثم لا تكون الدول المحيطة بها مجاورية لها فى تلك الفترة بل ربما كانت فى بداية الدور الاول — دور الفاتح العظيم — فتحدث الغارات من ثَمَّ وتتجدد الادوار . اما اليوم فالحكومة الشعبية حركة عامة ومبدأ مشترك وليس بالفترة المنفردة ولا بالدور المقصور على بعض الحكومات !